خصخصة قطاع الكهرباء دراسة حالة محافظة البصرة

المدرس الدكتور

احمد جبر سالم السالم

جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

Privatization of the electricity sector, Basra Governorate Case Study

DR-Ahmed Jaber Salim Al Salim

AL -Basrah University ,Administration &Economics College , Department of Banking & Finance

خصخصة قطاع الكهرباء دراسة حالة محافظة البصرة

م.د. أحمد جبر سالم السالم

الملخص :

تعد الخصخصة احدى الاساليب التي تستخدم من اجل تقليص حجم القطاع العام من خلال اتخاذ حزمة من الاجراءات ،سواء كانت هذه الاجراءات تتم من قبل الحكومة الاتحادية الراغبة في تقليص حجم الانفاق الحكومي ثم تقليص العجز في الموازنة العامة أم في ميزان المدفوعات ، أم كليهما معا (تقليص العجز المزدوج) ، أم من خلال الضغط من قبل المؤسسات الدولية على الحكومة الاتحادية من اجل تسهيل منح القروض ورفع الجدارة الائتمانية للعراق للاقتراض من المؤسسات او المصارف الدولية، فضلاً عن تسهيل دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق، ولذلك هدف البحث الى التعرف على اثار الخصخصة في البصرة حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة محكمة علمياً وزعت على شرائح مختلفة من المتخصصين في قطاع الكهرباء والمستهلكين الذين شملتهم الخصخصة، فضلا عن اساتذة من جامعة البصرة، بلغت العينة حوالي (150) استبانة، وتم استرداد حوالي (118) استبانة كانت جاهزة للتحليل. استخدم الباحث برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية(spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصل الباحث الى الحيادية في البصرة ما بين المؤيدين والرافضين للخصخصة .

Abstract

Privatization is one of the means that used to reduce share of the public sector in an economy through a number of procedures that could be taken by the central government in order to reduce the governmental expenditure and deficit in the public budget and balance of payment, and then decreasing twin deficits. This can be achieved via inciting the international institutions for motivating the central governments to ease granting loans and raise the Iraqi creditworthiness that can assist borrowing from the international institutions or banks. As well as, facilitating and attracting foreign direct investment to Iraq. However, the purpose of this study

is to identify the effect of privatization in Basra governorate, where the qualitative approach is used supported by a scientific referred questionnaire which distributed to different segments of specialists in the electricity sectors, consumers under privatization and university of Basra professors. The sample has included 150 questionnaires of 118 questions that were ready to be analysed. The Statistical Package for Social Sciences SPSS is used to analyse data and the study hypothesis. The study found the presence of neutrality in Basra between supportive and refusers of privatization.

المقدمـــة

سعت الكثير من الدول الى استخدام الخصخصة لتقليص القطاع العام ،اذ يعد اول ظهور لعملية الخصخصة عندما تعاقدت بلدية نيويورك عام 1776م مع شركة خاصة من اجل تنظيف شوارع المدينة، ومن ثم ظهرت في جمهورية شيلي في كتابات العالم بيتر دراكر عام 1968، وبعدها طبقت الخصخصة في حكومة المحافظين في بريطانيا عام 1979من اجل تطبيق برنامجها الشامل في التحول الى القطاع الخاص، وفسح المجال امام الدولة في الخوض في المجالات التي لا يرغب القطاع الخاص الخوض فيها، مثل الامن والدفاع والعدل والتمثيل الخارجي، بمعنى اخر العودة الى الافكار التي امنت بها المدرسة الكلاسيكية.

ان امكانية توفير خدمات قطاع الطاقة الكهربائية محكوم بسمات الاقتصاد والتكنولوجيا المستخدمة، اذ تكون الخدمة متباينة داخل قطاع الطاقة الكهربائية اذ يشمل الانتاج والنقل والتوزيع، ويعد التقدم التكنلوجي من اهم العوامل الفاعلة في تخفيض الاحتكار الطبيعي الذي يتميز به قطاع الطاقة الكهربائية، ولذلك سعت بعض الدول الى خصخصة المشروعات العامة عندما يتوفر البديل الفعلي لتقديم هذه الخدمة، وبخاصة مع انخفاض تكاليف الانتاج والتي ينعكس اثرها على تخفيض تعريفة الجباية على المستهلك، مع العلم أن استهلاك الطاقة الكهربائية محكوم ايضا بالمرونة السعرية التي تعنى ضرورة استهلاك الكميات الدنيا من السلع الضرورية عند اي سعر، ويكون البديل حاضراً عندما يكون التجهيز رديئاً وذلك باللجوء الى المولدات الخاصة بالرغم من ارتفاع تكاليفها.

وتعد الخصخصة احدى الاساليب التي تنشط القطاع الخاص من خلال ما يمتلك من روح المبادرة والمنافسة وتكون غير محكومة بقانون الازاحة، بمعنى اخر لا تعني الخصخصة تصفية القطاع العام وانما خلق روح المنافسة من اجل رفع الكفاءة الانتاجية له وتقديم افضل الخدمات من جهة، وجعله قادرا على التمويل الذاتي وترك الاعتماد على الدولة من جهة اخرى، وبذلك نكون قد حصلنا على مطلبين في ان واحد توفير افضل الخدمات وتقليص الانفاق العام المرهق للموازنة الاتحادية.

1- مشكلة البحث:

يعد توفير التيار الكهربائي من اهم المصاعب المزدوجة التي واجهت الحكومات المتعاقبة والسكان في العراق منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ولغاية نهاية عام 2018 ،اذ تشكل التكاليف المرتفعة والتي لا تتناسب مع تعريفة الكهرباء فضلا عن الدعم الحكومي والفساد من اهم المشاكل التي تواجه الحكومة وتحت ضغط من المؤسسات الدولية، فضلا عن أن انقطاع التيار الكهربائي يولد اثار سلبية على مستوى الرفاه والمعيشة والدخل للسكان لارتباط مصادر معيشتهم به، مما يولد الغليان لدى الشارع ومن ثم المظاهرات.

2- هدف البحث:

تحليل الآراء المختلفة في عينة البحث من اجل التوصل الى الاثار المترتبة على خصخصة قطاع التيار الكهربائي في البصرة، وبخاصة على القطاع المنزلي.

3- اهمية البحث:

يأخذ البحث اهميته من خلال ما يعانيه السكان من انقطاع التيار الكهربائي، وعدم قدرة الحكومة على توفيره ورفض السكان في البصرة خصخصة قطاع الكهرباء .الامر الذي حث الباحث على اجراء هذا البحث من خلال استطلاع اراء شرائح مختلفة من السكان والمتخصصين وبمختلف القطاعات، اذ تمت العملية بحيادية تامة من

اجل التوصل الى قرار يفيد اصحاب القرار من الجهات المختصة سواء في الحكومة المحلية ام في وزارة الكهرباء.

4- منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمة اهداف واغراض البحث اذ ان هذا المنهج يعبر عن البحث تعبيرا كما هو بالواقع كما انه لا يتوقف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث فحسب وانما يقوم كذلك بتحليلها وتفسيرها من اجل الوصول الى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

5- مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من بعض الافراد العاملين في قطاع الطاقة الكهربائية(الانتاج والنقل والتوزيع)، واساتذة في جامعة البصرة بمختلف الاختصاصات، والعاملين في القطاع النفطي والتجارة والصحة والتربية، فضلا عن الاماكن التي طبقت فيها خصخصة قطاع الكهرباء من الفنادق والدور والمجمعات السكنية والمحلات التجارية في محافظة البصرة. وقام الباحث باختيار عينة عشوائية بحجم(150) فردا وتم توزيع الاستمارات عليهم الا ان العدد الذي خضع للتحليل هو (118) استبانة اذ ان (32)استبانة لم يتم استردادها.

6- أداة البحث:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة بوصفها انسب ادوات البحث العلمي التي تتفق مع معطيات البحث ، كما انها تحقق اهداف البحث للحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بواقع البحث ، وقسمت الاستبانة الى محورين الاول يخص المعلومات الشخصية اما المحور الثاني فيخص الاسئلة التي بلغ عددها حوالي(34) سؤالاً متعلقة بخصخصة قطاع الكهرباء و كانت الإجابات عن كل فقرة مكونة من 5 إجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي إذ إن الدرجة (5) تعني(اتفق تماما) والدرجة (1) تعني (لا اتفق تماما)

7- الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك يرجع إلى أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- معادلة الفاكروميخ

$$\propto = \frac{N.\acute{c}}{\tilde{v} + (N-1).\acute{c}}$$

حيث ان:

- N تمثل عدد العناصر
- C- bar تعني متوسط التباين الداخلي بين العناصر
- V- bar تعني متوسط التباين الكلي للعناصر
- قيمة معامل الفا كروميخ تتراوح ما بين(0-1)
- قيمة معامل الفا كروميخ التي تساوي 60% على الاقل ، قيمة مقبولة للحكم على اداة البحث او الاستبانة بالصدق والثبات، وكلما زادت القيمة زادت درجة الثبات والصدق بين اسئلة الاستبانة.

2-النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة البحث.

3-اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة.

4-معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي .

5-اختبار الإشارة (t-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل الى درجة الحياد وهي 3 أم لا.

8- الصدق الظاهري للأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهري لأسئلة الاستبانة وبمحاوره المتعددة من خلال عرضها على (6) محكمينً من الخبراء الأكاديميين ، بدرجة أستاذ وكما موضح بالملحق(1), وبعد ذلك تم مراجعة آراء المحكمين ومقترحاتهم على أسئلة الاستبانة وبناءً على ذلك قام الباحث بأجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون إذ كانت نسبة الاتفاق عليها 90% اذ بلغ عدد الفقرات في الاستبانة بصورته النهائية (34) فقرة مقسمة الى محورين اذ يتناول المحور الاول معلومات شخصية عن عينة البحث اما المحور الثاني فانه يتناول الاسئلة المتعلقة بخصخصة قطاع الكهرباء وكما موضح بالملحق.

9- الفرضيات: لتفسير نتائج اسئلة البحث اعتمد الباحث اختبار الفرضية التالية:

- الفرضية الصفرية:

اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

(اي ان الاجابة عن الفقرات2،1 تعني عدم الموافقة على الخصخصة، والاجابة عن الفقرات 5،4 تعني الموافقة على الخصخصة)

- الفرضية البديلة:

متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3

اذ استخدم الباحث اختبار الإشارة (t- Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا.

المبحث الاول

الاطار النظري للخصخصة

1- تعريف الخصخصة:

تعرف الخصخصة بأنها رفع القيود المتعلقة بكفاءة القطاع العام وتحويله الى دافع للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بمعنى فتح المجال امام القطاع الخاص من اجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي المستدام(الاسكوا،1999: 4)، وتعرف بأنها" جزء من عملية الاصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتتضمن اعادة وتحديد دور الدولة والتخلي عن الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية" (UNCTAD,1995; 5). كما تعرف على انها" مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف اليات السوق ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من اجل الوصول بالمقدرات الانتاجية والانظمة الخدمية الى اعلى درجات الكفاءة الاقتصادية وتخفيض العبء عن كاهل الموازنة العامة،

وتخفيض الديون العامة، واطلاق الموارد الحكومية لتمويل الحاجات الاساسية واعادة بناء مرافق الانتاج والخدمات لتحقيق اهداف التنمية والعدالة الاجتماعية" (المناصير،1991: 44). من خلال ذلك يمكن ان نتوصل الى مفهومين للخصخصة المفهوم الضيق للخصخصة والذي جاء من قبل UNDP "بأنها عملية بيع انشطة القطاع العام وتحويل ملكيته الى القطاع الخاص وترك الانشطة الاقتصادية تعمل وفقاً لمبادئ وقوانين الية السوق الحر من دون تدخل الدولة"(الطائي،2005: 117)، فيما جاء المفهوم الواسع للخصخصة ليبين بانها" انتقال ملكية الوحدات الانتاجية السلعية والخدمية من الحكومة(القطاع العام) الى الاشخاص المعنويين والماديين(القطاع الخاص) جزئياً او كلياً مرة واحدة او على مراحل بأساليب مباشرة او غير مباشرة في اطار مخطط من خلال اعادة هيكلة الوحدات المعنية اولا، ومن ثم تغير قوى الانتاج وعلاقته وزيادة ارتباطه باليات السوق الحر"(السامرائي، 1992: 3)

يرى الباحث ان الخصخصة احد السياسات المتبعة في الاصلاح الهيكلي لاقتصاد يعاني من الاختلالات الهيكلية ،اذ ان اعتماد هذه السياسة يهدف الى تقليص الأنفاق الحكومي العام وسد العجز في الميزانية الحكومية وميزان المدفوعات، سواء كانت هذه الخطوة بإرادة وطنية ام تحت ضغط المؤسسات الدولية، من اجل خلق منافسة حرة ونزيهة بين القاعين العام والخاص وحثهما على رفع الكفاءة الانتاجية من جهة، ورسم سياسات واضحة وشفافة ومستقبلية للقطاعين العام والخاص من جهة اخرى من خلال حث القطاع العام للتخلي عن بعض الانشطة التي يستطيع القطاع الخاص الولوج فيها من خلال الرغبة والقدرة للقطاع الخاص، من اجل توفير افضل الخدمات وباقل الاسعار لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، على ان تكون المنافسة بين القطاعين العام والخاص غير خاضعة لقانون الازاحة، بمعنى عمل القطاعين في ان واحد تحت مراقبة دقيقه من قبل متخصصين سواء كانوا وطنيين ام خبراء اجانب ولفترة تحدد مسبقاً لاكتساب الخبرات ،ولذلك فأن الخصخصة ليست هدفاً بحد ذاتها وانما الهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن اعتماد الاسلوب التدريجي في الخصخصة بعيدا عن اسلوب الصدمة.

2- اهداف الخصخصة (هندي،1995: 7)

أ- رفع الكفاءة والتنمية: وذلك من خلال المنافسة الحرة النزيهة بين المشروعات الانتاجية والخدمية المختلفة من جهة وداخل الفروع والاقسام التابعة لكل مشروع من جهة اخرى، والعمل على مبدا الكلفة/ المنفعة من اجل تلبية رغبات المستهلكين المحليين وسد العجز في السلع والخدمات مما يسهم في تقليص فجوة الصادرات/ الاستيرادات بمعنى تقليص العجز في ميزان المدفوعات ثم القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية وجذب الاستثمارات الاجنبية، مما يسهم في رفع وتيرة التنمية المستدامة.

ب- خفض النفقات العامة: ويعد ذلك كجزء اساسي للإصلاح الاقتصادي وبخاصة اصلاح القطاع المالي من خلال ترشيق الانفاق الحكومي، وتقليص الدعم المالي للمشروعات العامة وبخاصة الخاسرة منها ثم رفع الدعم نهائياً منها ،مما يسهم في خفض العجز في الميزانية الحكومية .

ج- الهدف السياسي: تسهم الخصخصة في القضاء على تسلط المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون نفوذهم لتلبية مصالهم الشخصية، على شرط ان يكون العمل في وسط نزيه خالٍ من الفساد والا تكون النتائج عكسية تماماً.

3- سياسات الخصخصة:(عبود،2010 :74)

ا- الخصخصة التلقائية: وتأتي من خلال استبعاد سياسة الازاحة للقطاع الخاص، فيكون توجه السياسة الاقتصادية في تبني الدولة سياسة داعمة للقطاع الخاص، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لينمو جنباً الى جنب مع القطاع العام ليتمكن من المنافسة في السلع الانتاجية والخدمية وليكمل القطاعان احداهما الاخر.

ب- الخصخصة الهيكلية: جاءت من اجل حل مشكلات تضخم القطاع العام ومشروعاته الخاسرة، بناءً على توصيات البنك الدولي للدول التي تعاني من العجز في ميزانياتها العامة او العجز في الميزان التجاري او العجز المزدوج، فضلاً عن خروج المديونات العامة عن السيطرة من خلال عجز الدولة عن السداد، وتتبنى الدولة المعنية سياسات الاصلاح الاقتصادي بموجب وصفة البنك الدولي التي تدعم تحرير الاقتصاد والعمل على وفق اليه السوق الحرة، وتقليص حجم الدولة وسيطرتها على المشرعات العامة من خلال البيع المباشر للمشروعات العامة وبخاصة الخاسرة منها او المشاركة في الادارة او عقود الامتيازات.

4- حجج المؤيدين والمعارضين للخصخصة

اختلف المهتمون في الخصخصة ما بين مؤيد ومعارض لها ولكل واحد منهم أسبابه سواء كان متخصص في مجال علمي معين حاصل على شهادة معينة او غير حاصل عليها، وما بين المؤيدين والمعترضين نجحت دول في استخدام الخصخصة في مجالات معينة ومنها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وعربيا الاردن ومصر والامارات ولذلك سوف نستعرض في جدول(1) اسباب القبول والرفض لكلا الطرفين

جدول(1)

حجج المؤيدين والمعارضين للخصخصة

حجج المؤيدين	حجج المعارضين
1- توفير المال العام من اجل إدارة وتقديم الخدمات العامة التي يرغب القطاع الخاص الولوج فيها مما يخفف العب عن ميزانية الدولة.	1- قد تؤدي الاحتكارات في القطاع الخاص الى تقديم خدمات أسوأ مما كانت تقدمة الدولة.
2- تنفيذ بعض البرامج بشكل أسرع مما يقود الى جذب الاستثمارات بمختلف انواعها سواء كانت محلية ام اجنبية او كليهما معاً.	2- يمنح الملكية العامة للقطاع الخاص ولعدد قليل من المستثمرين من القطاع الخاص، اذ لا يوجد ارتباط بين الكفاءة وطبيعة الملكية مما قد يؤدي إلى الفساد.
3- توفير خدمات عالية الجودة ، ففي ظل الأسواق التنافسية ، يمكن للقطاع الخاص أن يوفر الخدمات نفسها بشكل أكثر كفاءة من القطاع العام ، من حيث الكفاءة الفنية والتخصيصية	3 - يحد من مساءلة الحكومة للقطاع الخاص، وتركيز ثروة البلد في يد فئة قليلة من المستثمرين.
4- عندما لا يكون لدى الحكومة الخبرة أو الموظفين الاكفاء لتنفيذ برامج معينة، فمن الضروري الاعتماد على القطاع الخاص	4- تؤدي الخصخصة إلى خفض جودة الخدمات المقدمة الى المواطنين، حيث أن القطاع الخاص عادة ما يبحث عن الربح كحافز رئيس، .فضلا عن ان للقطاع العام اثاراً ايجابية في المجتمع
5- استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة والتخلص من اثر المزاحمة بين القطاعين العام والقطاع الخاص	5- تخفض الخصخصة معنويات موظفي الدولة
6- استحداث واستخدام خدمات أكثر مرونة وفعالية	6- زعزعة الاستقرار في المجتمعات الهشة اقتصاديًا.
7- كسر احتكارات الدولة غير الضرورية وتخليص مشروعات القطاع العام من المحسوبية والفساد الاداري.	7- زيادة البطالة
8- تشجيع المنافسة في الإنتاجية بين موظفي الدولة والقطاع الخاص بعيداً عن القيود البيروقراطية.	8- قد تؤدي الخصخصة إلى زيادة الأسعار والرسوم على المواطنين .

9- تحقق الدولة عائدات كبيرة من الخصخصة وتقلل من الانفاق على المشروعات الخاسرة، وبذلك تخفض العجز في الميزانية العامة او الميزان التجاري او كلاهما معاً الى ادنى مستوياته.	9- تعرض الخصخصة الامن القومي والاقتصاد الى الخطر.
10- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.	10- الانخفاض في رفاهية المجتمع ، فضلاً عن شعور الموظفين العاملين في المشروعات التي من المزمع خصخصتها بعدم الأمان والخوف من فقدان وظائفهم، كما أن للخصخصة تأثيراً سلبياً كبيراً على توظيف العمال الجدد من إجمالي العمالة في البلد.
11- تقاسم المخاطر بين القطاع العام والخاص	10- تؤكد الدراسات التطبيقية أن غالبية الموظفين في القطاع العام قد ساءت ظروف عملهم بعد تطبيق الخصخصة ، بسبب ان التغيير التنظيمي لتطبيق الخصخصة يرتبط بشكل كبير بزيادة الضغط النفسي عليهم، مما يؤدي إلى انخفاض في الأداء.

Source; Pistentis, George,2014, PRIVATIZATION OF THE ELECTRICITY SECTOR – BUILDING ON INTERNATIONAL EXPERIENCE TO PROMOTE AN ALTERNATIVE STRATEGY FOR CYPRUS, Shcool of Business, Neapolis University Pafos,11

5- اساليب الخصخصة:

تتبع الحكومات المختلفة اساليب متعددة لخصخصة مؤسساتها وفقاً لطبيعة اقتصاداتها ومدى ملائمة تلك الاساليب لها، ولذلك سوف يبين الباحث من خلال الشكل (1) اساليب الخصخصة بصورة عامة ومن ثم يتم التركيز على عقود الامتيازات باعتبارها الاسلوب المطبق على خصخصة قطاع الكهرباء في البصرة.

شكل (1)

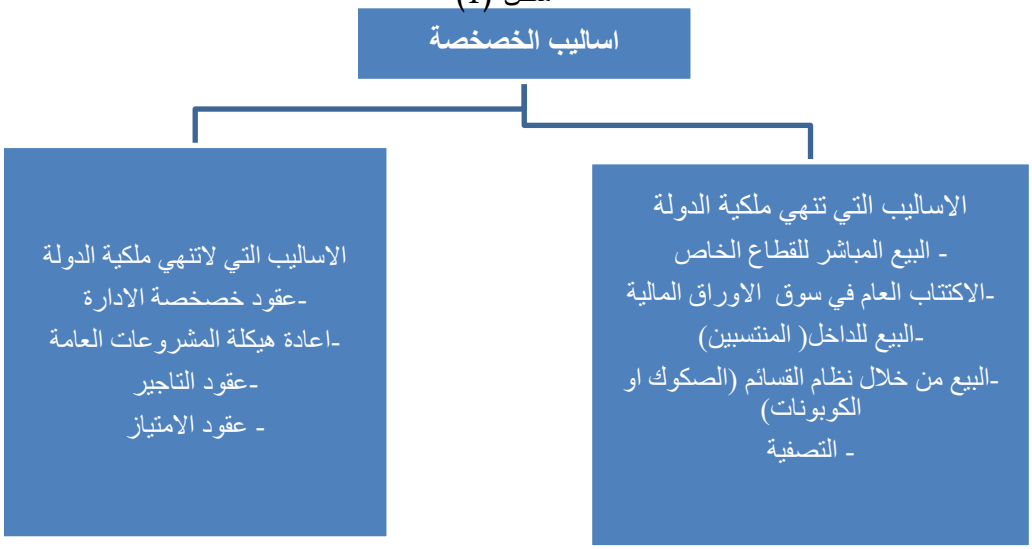

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: حسان خضر، خصخصة البنية التحتية،2003، المعهد العربي للتخطيط ،سلسلة جسر التنمية، العدد18،الكويت،ص13.

أ- عقود الامتيازات: تعددت عقود الخصخصة فمنها ما يقود الى البيع النهائي للمشروعات العامة الى القطاع الخاص سواء كان محلياً ام اجنبياً، ومن العقود ما يؤدي الى مشاركة الدولة مع القطاع الخاص، ومن ابرزها عقود الخدمة وعقود التأجير وعقود الامتيازات التي سوف يتطرق اليها الباحث بوصف أن عقود خصخصة قطاع الكهرباء في البصرة تمثل هذا النوع من العقود.

يعد عقد الامتياز من العقود طويلة الاجل ولمدة قد تصل الى 25 سنة قابلة للتجديد على وفق الظروف السياسية والامنية والاقتصادية وبخاصة معدلات التضخم للبلد المعني، ويحمل عقد الامتياز صفات عقود التأجير كافة ، ويختلف عنه في تحمل النفقات الرأسمالية للمشروع كافة سواء كان قائماً أم مستحدثاً، وتكون هذه العقود منظمة اذ تشمل تفاصيل واضحة عن كيفية احتساب التعريفة ، ومستوى الخدمة والجودة ، فضلا عن الية تعديل العقد. ويراعى في العقد ان يغطي المستثمر النفقات كافة التي يتحملها ثم يتقاسم الايرادات مع الطرف الاخر وهو الدولة على ان يحقق نسبة من الارباح. ويتم اللجوء لهذه العقود من اجل تخفيف العبء عن موازنة الدولة، فعلى سبيل المثال لجات ساحل العاج في ثمانينات القرن العشرين الى هذا النوع من العقود في قطاع الطاقة الكهربائية (انتاج ،نقل، توزيع) فأوكلت التشغيل والصيانة الى القطاع الخاص، فكانت النتائج ايجابية في انخفاض انقطاع التيار الكهربائي والذي ترافق مع زيادة معدلات الصيانة، فضلا عن ارتفاع معدلات الجباية من 60% الى90% وايقاف الدعم المالي (World Bank,1998;19) .

المبحث الثاني

الاصناف والاستهلاك والتسعير لقطاع الكهرباء

اولاً: اعداد واصناف المستهلكين في محافظة البصرة:

لجات الحكومة المحلية في البصرة الى عدة وسائل لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية منها استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار اذ بلغ الطلب الكلي حوالي 2071 ميكا واط في حين كان المعروض حوالي 1727 وبنسبة 83% ومع ذلك بلغ العجز حوالي 17%(التقرير الاحصائي السنوي،2016: 18)، وتوزع الطلب على اصناف متعددة وكما مبينة في الجدول (2)

جدول(2)

اعداد واصناف المستهلكين في محافظة البصرة لسنة 2016(فرد، مشروع، نسبة مؤية)

الصنف	منزلي	%	تجاري	%	صناعي	%	حكومي	%	زراعي	%	متجاوزين	%	المجموع
اعداد المستهلكين	218964	78.4	3567	12	1216	0.4	2653	1	2028	1	20131	7	278561

المصدر/ وزارة التخطيط، 2016،التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الكهرباء، دائرة التخطيط، بغداد، 18.

يلاحظ من خلال الجدول(2) ان الصنف المنزلي، يحتل المرتبة الاولى في اصناف المستهلكين اذ يمثل حوالي 78.4% من الطاقة الكهربائية المستهلكة في البصرة ولذلك سوف يتم التركيز على هذا الصنف في خصخصة قطاع الكهرباء لما له من دور فعال في رفاهية المجتمع من جهة وضغط على الحكومة من خلال المظاهرات والاحتجاجات من جهة اخرى وسوف نركز على جملة من الامور في استبانة الخصخصة ومن بينها تسعيرة الكهرباء .

ثانياً: التسعيرة الجديدة للكهرباء:

تحتل تسعيرة الكهرباء الجديدة دوراً حيوياً بالنسبة لمنتج ومستهلك الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة، ولذلك لدورها المؤثر في توليد الدخل للمنتج باعتبارها ايراداً منصفاً لما يتحمله من تكاليف انتاج وتسويق عالية، فضلاً عن ان تطبيقها سوف يسهم في رفع الدعم المقدم من قبل الحكومة والذي يقدر بحوالي 2.7 مليار دولار والذي

يرهق ميزانية الدولة الاتحادية من جهة ،وارهاقها ميزانية الاسرة بالنسبة للمستهلك وبخاصة الصنف المنزلي من جهة اخرى، ويعد رفع الدعم الحكومي والتسعيرة الجديدة من ابرز العوامل المربكة والتي تولد احتقان الشارع البصري. اذ ان حساب الوحدات المستهلكة بعد رفع الدعم يتم بصورة تصاعدية ولمدة شهرين وبالتالي سوف تكون العملية غير منصفة على المستهلك سواء من اصحاب الدخول الضعيفة من القطاع الخاص اومن شريحة الموظفين وبخاصة الصغار منهم باعتبارهم يمثلون نسبة كبيرة من الموظفين في محافظة البصرة، والأسوء من ذلك تأثير التسعيرة الجديدة بشكل كبير على المواطنين الذين لا يمتلكون دخلاً ثابتاً. ولذلك يعد اثر الخصخصة من العناصر الهامة على المستهلك ، فرفاه المستهلك يتاثر من خلال تخفيض الكميات التي يحصل عليها من السلع والخدمات بسبب رفع اسعارها من قبل المنتج الذي ينقل عبء ارتفاع قوائم الكهرباء الى المستهلك بغية تخفيض التكاليف ورفع هامش الارباح، ولذلك سوف يستعرض الباحث من خلال الجدول(3) التسعيرة التصاعدية للكهرباء

جدول(3)

التسعيرة الجديدة للكهرباء الصنف المنزلي2015-2017

2015				2017				* النسبة المئويةلعام 2015/2017 لمبلغ القوائم
فئة الاستهلاك(ك.و.س)		سعر وحدة الطاقة(دينار)	عدد الوحدات المستهلكة(ك.و.س/شهر)	مبلغ القائمة (دينار)	فئة الاستهلاك(ك.و.س)		سعر وحدة الطاقة(دينار)	عدد الوحدات المستهلكة(ك.و.س/شهر)	مبلغ القائمة (دينار)	
من	الى				من	الى				
1	500	10.00	500	5000	1	500	10.00	500	5000	-
501	1000	10.00	1000	10000	501	1000	10.00	1000	10000	-
1001	1500	20.00	1500	20000	1001	1500	20.00	1500	20000	-
1501	2000	20.00	2000	30000	1501	2000	40.00	2000	40000	133.33%
2001	3000	30.00	3000	60000	2001	3000	80.00	3000	120000	200%
3001	4000	30.00	4000	90000	3001	4000	120.00	4000	240000	266.66%
4001	5000	50.00	5000	140000	4001	5000	200.00	5000	440000	314.28%

المصدر: الاسدي، يوسف علي واخرون ،2017، الندوة العملية في قسم الاقتصاد في 17/5/ 2017والمتعلقة بخصخصة الكهرباء اضواء واراء، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص125.

- ك.و.س:تعني كليلو واط بالساعة
- عمود النسبة المئوية لعام2015/2017 لمابلغ القوائم من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

يلاحظ من خلال الجدول(3) أن هناك ارتفاعاً واضحاً في مبالغ جباية القوائم الكهربائية لعام 2017عند مقارنتها بعام 2015وكانت البداية عند استهلاك 2000 ك.و.س/ شهر بحيث ارتفعت القائمة من 30000 دينار في الشهر عام 2015الى حوالي 40000 دينار في الشهر عام 2017 وبنسبة 133.33% ، وعند استهلاك 5000 ك.و.س/ شهر وصلت القائمة الى 140000 دينار عام 2015 ثم تضاعفت عام 2017 لتصل الى

440000 دينار في الشهر وبنسبة 314.28%. ممايولد ذلك ارباكاً واضحاً لدى المستهلك، فعلى سبيل المثال في المملكة المتحدة وبعد تطبيق الخصخصة، أن حوالي75% من المستهلكين كانت فواتير الطاقة الكهربائية لديهم مربكة ، وأن أربعة فقط من كل عشرة أشخاص (10/4) يمكن أن يفهموا حساب فواتيرهم، فضلاً عن ان% 61 من السكان يعتقدون بان نظام التسعير يفيد الشركات الخاصة وأرباحها أكثر من المستهلك (Pistentis, George,2014;32).

يؤثر الارتفاع التدريجي في اسعار الطاقة الكهربائية بشكل كبير على عموم السكان من الاصناف كافة في محافظة البصرة بصورة عامة ، وفي الاخص في شريحة الفقراء الذين تقدر نسبتهم بحوالي 14.9% من مجموع سكان البصرة لعام 2012 والذين يعيشون بالقرب من خط الفقر ان لم نقل دون خط الفقر (وزارة التخطيط، 2018: 32) وفي مساكن صفيح او جداران مصنوعة من الطين تعلوها سقوف حديدية ومع ارتفاع درجات الحرارة تزيد حرارة الجو ومعه حرارة هذه المساكن من جهة فضلا عن اغلب المساكن الاخرى لم يراعَ عند بنائها الارتفاع الشديد في درجات الحرارة من جهة اخرى، فمع القطع المبرمج للكهرباء او غير المبرمج تزيد درجات الحرارة الى درجات مرتفعة ، مما يضطر قسم كبير الى استخدام المولدات الاهلية او المولدات الخاصة، مما يؤدي الى انفاق مبالغ لا يستهان بها من دخل الاسرة وبخاصة المخصص لأغراض المعيشة ممن يمتلكون دخلاً محدودا، والكارثة تكون اكبر لمن لا يملكون دخلا ثابتا شهريا، ومع الازمات التي يمر بها العراق على الاصعدة كافة يتعرض هؤلاء الى ضغوط غير طبيعة قد تكون متفاوتة من شخص لأخر لكنها تقود الى الغليان والاحداث التي حصلت خلال عام 2017 والاشهر التسعة الاولى من عام 2018 في البصرة دليل واضح على ذلك، فعلى سبيل المثال في بلغاريا و بعد الخصخصة ارتفعت أسعار الكهرباء بشكل كبير، وقد أدى ذلك إلى مظاهرات ضخمة في أوائل عام 2013 بعد أن تلقى المستهلكون فواتير الكهرباء ، والتي كانت ضعف ما كانت عليه الحال في عام 2012 في المدة نفسها (Friedman,L, 2014:27).

سعى المسؤولون الى تحويل قطاع الكهرباء في البصرة الى الخصخصة من اجل تخفيض الطلب المتزايد لاستهلاك الطاقة الكهربائية وذلك من خلال رفع التعريفة، ظناً منهم ان المستهلك مع ارتفاع التعريفة يقنن من استهلاك الطاقة الكهربائية وبذلك يتمكنون من الخروج من الازمة الازلية منذ عقد التسعينات، والتي رافقت جميع الحكومات المتعاقبة والتغطية على الفساد الذي قدر بحسب هيئة النزاهة بحوالي 29 مليار دولار من عام 2007 ولغاية عام 2017 من جهة، وتخفيض العجز في الميزانية الاتحادية التي تقدم دعماً للمستهلك بمقدار58% وتحت ضغط شديد من المنظمات الدولية من جهة ثانية (التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الكهرباء، 2016، : 18)، وبخاصة منذ سقوط النظام السابق في 2003ولغاية 2018 ، بالرغم من ان بعض التجارب العالمية في خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية اسفرت عن نتائج ايجابية في انخفاض التعريفة الكهربائية بمستويات كبيرة مع ارتفاع معدلات التزويد من حيث الكفاءة والجودة، وعلى سبيل المثال ما وصلت اليه المكاسب بعد تطبيق الخصخصة في الارجنتين بعد إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة الكهربائية، اذ انخفض سعر تعريفة الكهرباء من 41 دولاراً / ميغاوات / ساعة عام 1992 إلى 36 دولارًا / ميغاواط / ساعة في عام 1997 ، في حين تحسنت قدرة محطة توليد الطاقة الحرارية من% 48 الى ما يقرب من 70% وانخفضت الخسائر في التوزيع بنسبة النصف تقريبا للمدة نفسها، مع زيادة الموثوقية في خدمة الكهرباء، فضلا عن ان شركة توزيع شمال بوينس آيرس

خفضت من انقطاع التيار الكهربائي من 22 ساعة في السنة في عام 1992 إلى 6 ساعات في السنة في عام 1995. وفي الوقت نفسه ، في الجنوب خفضت شركة توزيع بوينس آيرس الانقطاع في التيار الكهربائي من 39 ساعة في السنة إلى 6 ساعات لكل شخص على المدة نفسها ، وكانت المكاسب لخصخصة المرافق العامة في الأرجنتين تجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة ، نتيجة لتحسين الكفاءة والعمالة والإنتاجية والاستثمارات. هذه المكاسب شجعت شركات الاستثمار الخاصة في قطاع الطاقة الكهربائية في تقديم خدمات إضافية للأسر ذات الدخل المنخفض وتحسين جودة الطاقة المقدمة لمثل هؤلاء المستخدمين. كما ادت إصلاحات قطاع الطاقة الكهربائية في كاليفورنيا وفي كل الحالات تقريبًا في تخفيض التعريفات بمقدار 10% للمستخدم ،كما أن السكان في انكلترا وويلز التمسوا الفائدة من إعادة الهيكلة في التعريفات للمستخدمين، اذ انخفضت أسعار الكهرباء بشكل كبير في السنوات الأولى من إعادة الهيكلة وذلك بسبب المنافسة في الأسعار في السوق و فائض الطاقة (David G. Victor,2005;30,38),

المبحث الثالث

التحليل الاحصائي لأبعاد ومتغيرات خصخصة قطاع الكهرباء في البصرة

سوف يتم في هذا المبحث عرض النتائج التي توصل اليها الباحث في تحليل الاستبانة الخاصة بخصخصة قطاع الكهرباء بالبصرة وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS

اولاً الثبات والصدق الداخلي للأداة :

يقصد بالصدق الداخلي للاستبانة تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد أي إن الإجابات التي تحصل عليها من أسئلة الاستبانة تعطينا المعلومات التي وضعت من اجلها الأسئلة، أما ثبات الاستبانة فيعني إننا إذا قمنا بتوزيع هذه الاستبانة على عينة أخرى من المجتمع نفسه وبحجم العينة فان النتائج ستكون مقاربة للنتائج التي تم الحصول عليها بالعينة الأولى وباحتمال معامل الثبات .وللتعرف على الاتساق الداخلي والثبات تم استخدام معامل Cronbach's α لفقرات البحث اذ بلغ معامل Cronbach's α في جميعها 0.95 فاكثر مما يدل على ثباتها وصلاحيتها للتطبيق الميداني وللتعرف على مدى اسهام كل سؤال من الاسئلة المكونة للاستبانة وكذلك مدى ارتباط الاسئلة بالمجموع الكلي لمحور البحث تم استخدام معامل Cronbach's α في حالة حذف السؤال وكذلك معامل الارتباط بين درجة السؤال والمجموع الكلي للمحور وكما موضح بالجدول(4):

الجدول(4)

قيمة معامل الارتباط بين السؤال والمجموع الكلي وقيمة Cronbach's α أذا تم حذف الفقرة

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS

رقم الفقرة	قيمة Cronbach's α إذا تم حذف الفقرة	معامل الارتباط بين السؤال والمجموع الكلي	رقم الفقرة	قيمة Cronbach's α إذا تم حذف الفقرة	معامل الارتباط بين السؤال والمجموع الكلي
1	.952	.462**	18	.952	.411**
2	.950	.709**	19	.954	.273**
3	.951	.616**	20	.954	.284**
4	.950	.732**	21	.952	.474**
5	.950	.658**	22	.953	.354**
6	.950	.749**	23	.952	.448**
7	.950	.654**	24	.951	.547**
8	.950	.668**	25	.950	.704**
9	.950	.710**	26	.950	.754**
10	.951	.635**	27	.950	.718**
11	.951	.608**	28	.950	.743**
12	.950	.762**	29	.950	.750**
13	.950	.746**	30	.950	.785**
14	.950	.763**	31	.950	.711**
15	.950	.702**	32	.950	.734**
16	.952	.469**	33	.949	.788**
17	.953	.355**	34	.950	.741**

ملاحظة/ العلامة (**) فوق الرقم بالجدول تدل على علاقة الارتباط القوية جدا بين الفقرة والمحور

نلاحظ من الجدول(4) ان كل الاسئلة تسهم في زيادة الثبات لهذا المحور وان درجة الثبات في وجود هذه الاسئلة مرتفع وان حذفها سوف لن يزيد من درجة الثبات ،كما ان معاملات الارتباط بين الاسئلة والمجموع الكلي مرتفعة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 .

ثانياً: تحليل الاحصاء الوصفي لأسئلة وأبعاد و متغيرات البحث:

تم تحليل البيانات والإجابة عن أسئلة البحث واستعراض أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات البحث التي اشتملته، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة البحث، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج البحث التي سيتم عرضها وتحليلها وكما يلي:

- **الوصف الإحصائي لعينة البحث على وفق الخصائص والسمات الشخصية :**

وفيما يلي عرض لعينة البحث على وفق الخصائص والسمات الشخصية

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول (5) أن ما نسبته% 70.3 من عينة البحث من الذكور و29.7% من الإناث وهذا يدل على الغالبية من العينة وهم جنس الذكور

الجدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	83	70.3
أنثى	35	29.7
المجموع	118	100

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتبين من الجدول (6) أن ما نسبته% 4.2 من عينة االبحث أعمارهم 29 سنة فاقل ، و32.2% أعمارهم تتراوح بين 30 و 39 سنة ، و% 37.3 أعمارهم تتراوح بين 40 – 49 سنة وأن ما نسبته% 12.8 أعمارهم تتراوح بين 50 و 59 وأن ما نسبته% 13.6 أعمارهم اكبر من 60 سنة ،وهذا يدل على أن العينة من الفئة العمرية القادرة على الإجابة عن الاستبانة.

الجدول (6)

توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
29-15 سنة	5	4.2
39-30 سنة	38	32.2
49-40 سنة	44	37.3
50- 59 سنة	15	12.7
60سنة فاكبر	16	13.6
المجموع	118	100

- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS
- اعتمد الباحث في تصنيف الفئات العمرية الى وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية 2010-2011 ص 45

3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يتضح من الجدول (7) أن معظم عينة البحث من حملة شهادة البكالوريوس ونسبتهم 71.2% وان ما نسبته% 20.1 من حملة شهادة اخرى اقل من البكالوريوس وان مانسبته % 3.4 من حملة شهادة الدبلوم العالي ، وأن% 5.1 هم من حملة شهادة الماجستير وتوضح النتائج أيضاً أن ما نسبته% 2.5 من أفراد هم من حملة شهادة الدكتوراه، ويعطي ذلك عمقاً ومساحة كبيرة للتحليل واستخلاص النتائج.

الجدول (7)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
الابتدائية	2	1.7
المتوسطة	3	3.4

الثانوية	15	12.7
بكالوريوس	84	71.2
دبلوم عالي	4	3.4
ماجستير	6	1.5
دكتوراه	3	2.5
المجموع	711	100

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS

4- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

يتبين من الجدول (8) أن ما نسبته 22% من عينة البحث عدد سنوات الخدمة لهم اقل من 5 سنوات ، و44.9% تتراوح ما بين 6-15 سنة ، 19.7% تتراوح خدمتهم ما بين 16 -25 سنة، و16.1% خدمتهم اكثر من 25 سنة.

الجدول (8)

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية %
اقل من خمس سنوات	26	22
من 6-15	53	44.9
16-25 سنة	20	16.9
أكثر من 25 سنة	19	16.1
المجموع	118	100

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS

ثانياً تحليل فقرات الاستبانة حسب الابعاد المختلفة لمتغيرات البحث:

تم تحليل فقرات الاستبانة حسب الابعاد المختلفة لمتغيرات البحث التي جمعت عن طريق استمارة الاستبانة المصممة على وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستخدم الباحث معايير قياس لأغراض البحث وهي:

1- المتوسطات الحسابية.

2- الانحرافات المعيارية المنخفضة تدل على توافق المستجيبين على إجاباتهم وانسجامها وعدم تشتتها.

3- اختبار الإشارة (t- Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت الى درجة الحياد وهي 3 أم لا.

4- تحليل فقرات الاستبانة

الفقرة	النسبة المؤية					المتوسط	الانحراف المعياري
	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1- ستؤدي خصخصة قطاع الكهرباء الى استقطاب شركات اجنبية الى العراق	26.3	13.6	23.7	27.8	7.6	2.795	1.316
2- ستؤدي خصخصة قطاع الكهرباء الى توفير الدعم للقطاع الاقتصادي ومساندته	18.6	13.6	22.9	36.4	8.5	3.054	1.263
3- سيؤدي خصخصة قطاع الكهرباء الى ترشيد استهلاك الكهرباء لدى المواطنين	13,6	5.9	26.3	38.1	16.1	3.372	1.225

4- تعمل الخصخصة على زيادة الجودة في الخدمات وتقليل الاجراءات المقدمة للمستهلك	17.8	11.0	25.4	45.6	10.2	3.093	1.260
5- يتوقع ان تتسم الخدمات المقدمة واليات تنفيذها بالسهولة والابداع بعد خصخصتها	16.9	19.5	33.9	24.6	5.1	2.813	1.139
6- تسهم الخصخصة في جودة نظام التزويد الكهربائي	11.9	12.7	34.7	34.7	5.9	2.813	1.139
7- تؤدي الخصخصة الى تحسين العمل الاداري	15.3	22.9	28.0	28.0	5.9	2.864	1.161
8- تؤدي الخصخصة الى توفير قاعدة بيانات دقيقة	12.7	13.6	32.2	33.9	7.6	3.101	1.135
9- تزيد الخصخصة من فاعلية ادارة قطاع الكهرباء بعد خصخصته	13.6	17.8	32.2	28.8	7.6	2.991	1.150
10- تؤدي الخصخصة الى نظام مراقبة بشكل افضل	11.9	11.0	31.4	39.0	6.8	3.178	1.106
11- يتوقع انارة الشوارع الداخلية والخارجية بعد خصخصة قطاع الكهرباء	15.3	20.3	28.8	31.4	4.2	2.889	1.138
12- تنظيم مواعيد القطع المبرمج لإعمال الصيانة من خلال الخصخصة	14.4	18.6	22.9	39.0	5.1	3.016	1.169
13- اعتماد شركات الكهرباء على كوادر ذات كفاءة مهنية عالية	14.4	18.6	22.9	39.0	5.1	3.025	1.194
14- تعمل الخصخصة على احداث نقلة نوعية في الخدمات وكفاءة الطاقة	15.3	14.4	28.0	33.1	9.3	3.067	1.210
15- تؤدي خصخصة الكهرباء الى تلبية المستجدات في مجال التقنية	13.6	5ز14	39.0	26.2	6.8	2.983	1.109
16- تقليل نسبة الفاقد في الشبكة وضبط الاستخدام غير الشرعي بعد الخصخصة	16.9	10.2	20.3	34.7	16.1	3.232	1.327
17- مدى قبولك لسرقة الكهرباء من قبل بعض المواطنين وبخاصة في المناطق العشوائية	39.0	10.2	22.0	19.5	9.3	2.500	1.412
18- مدى قبولك بجباية غير حقيقية للاستهلاك الفعلي للكهرباء من قبل المواطنين سواء استهلاك منزلي ام تجاري ام صناعي(مبالغ قليلة لا تتناسب مع الاستهلاك)	33.1	18.6	28.0	11.9	8.5	2.440	1.291
19- احتكار شركات الخصخصة لسلعة الكهرباء والتحكم في الاسعار كوسيلة للضغط على المواطن الذي يزيد من مخاوف المواطن بالمستقبل	26.3	13.6	22.0	26.3	11.9	2.839	1.383
20- عدم وجود قوانين شفافة للخصخصة تزيد من خطر استحواذ شركات الخصخصة على مصادر الطاقة في العراق	21.2	16.9	17.8	28.8	15.3	3.000	1.389
21- عدم معرفة المستهلك بمزايا تحويل قطاع الكهرباء الى القطاع الخاص	19.5	13.6	24.6	32.2	10.2	3.000	1.287
22- عدم تقبل المجتمع المدني لفكرة تحويل الكهرباء الى شركة خاصة	17.8	13.6	24.6	31.4	11.9	3.059	1.288
23- يتوقع أن توثر الخصخصة في ارتفاع مستوى الدخل لدى العاملين في قطاع الكهرباء	20.3	9.3	33.1	28.0	9.3	2.966	1.253
24- توفر الخصخصة في قطاع الكهرباء من فرص عمل جديدة لدى المواطنين	21.2	21.2	30.5	22.9	4.2	2.678	1.168
25- يتوقع أن تقضي الخصخصة على الفساد في شركات الكهرباء وبخاصة في موضوع الجباية وقراءة المقاييس	21.2	16.1	25.4	26.3	11.0	2.898	1.309
26- توفر الخصخصة فرصاً ابداعية وابتكارية امام المواطنين	18.6	15.3	35.6	24.6	5.1	2.8098	1.309

27- توفر الخصخصة صيانة حديثة وسريعة لقطاع الكهرباء(نقل، توزيع، انتاج)	14.4	16.1	33.9	30.5	5.1	2.957	1.120
28- تحقق الخصخصة مستوى من الرضا المهني لدى الموطنين	20.3	21.2	28.8	23.7	5.82	2.737	1.210
29- تحقق الخصخصة مستوى من الرضا للمستهلك	22.0	19.5	23.7	30.5	4.2	2.754	1.226
30- تحقق الخصخصة فرص العدالة في قطاعات المستهلكين	22.0	18.6	24.4	28.8	5.1	2.762	1.231
31- يترتب على خصخصة قطاع الكهرباء في العراق انعكاسات ايجابية على المستهلكين	20.3	14.4	29.7	32.2	3.4	2.839	1.183
32- ادعم قطاع خصخصة الكهرباء في العراق في مجال المشاركة في الادارة	21.2	15.3	33.1	22.9	7.6	2.805	1.228
33- ادعم قطاع خصخصة الكهرباء في العراق في مجال المشاركة في قطاع التوزيع	23.7	9.3	29.7	26.3	11.0	2.915	1.324
34- ادعم قطاع خصخصة الكهرباء في العراق في مجال المشاركة في قطاع الانتاج	22.9	11.0	27.12	23.7	15.3	2.973	1.374

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS

قام الباحث بتحليل فقرات الاستبانة ، وتم التركيز على اعلى واقل نسبة في كل فقرة(لا اوافق بشدة، لا اوافق، محايد، موافق، موافق بشدة) ولكل اسئلة الاستبانة واتضح الاتي:-

1- فقرة لا اوافق بشدة: نلاحظ ان اعلى نسبة كانت للسؤال السابع عشر والتي كانت 39.0% اما ادنى نسبة فكانت للسؤال العاشر11.9% ، اما المتوسط الحسابي للسؤال السابع عشر فكان حوالي 2.50 اي ان العينة محايدة حول السؤال السابع عشر، اما الانحراف المعياري فكان 1.41 ويدل ذلك على توافق واضح في اراء العينة حول السؤال.

الباحث يرى ان من الافضل تزويد المناطق كافة بالعدادات وبالأخص المناطق العشوائية والورش الصغيرة المنشرة بينها، وتقوم الكوادر المحلية بجباية عادلة تحافظ على حق الدولة والمواطن مع مراعات الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، فضلاً عن استخدام نظام الحوافز وبخاصة المادية كأن تحتسب على سبيل المثال نسبة معينة من مبلغ الجباية للجباة، الامر الذي يسهم في جباية نزيهة من خلال ابعاد المختصين من الوقوع في فخ الرشا، فضلاً عن مراقبة قوائم الاماكن التجارية من فنادق ومولات واسواق ومعارض السيارات بحيث تتناسب قوائمهم مع كمية الاستهلاك الحقيقية للكهرباء، مع مراعات تطبيق القوانين النافذة بحق المقصرين سواء من الموظفين المختصين او اصحاب تلك الاماكن وبما يضمن حق الجميع سواء الدولة ام المواطن.

2- فقرة لا اوافق: حصلت هذه الفقرة على اعلى نسبة وكانت 22.9% والخاصة بالسؤال السابع اما ادنى نسبة فكانت من نصيب السؤال الخامس عشر اذ وصلت الى حوالي% 15.4، اما المتوسط الحسابي للسؤال السابع فكان 2.86 بمعنى ان العينة محايدة حول السؤال السابع، اما الانحراف المعياري فكان 1.16 ويدل على توافق اراء العينة حول السؤال السابع.

الباحث يرى ان من الافضل تنمية الكوادر البشرية في قطاع الكهرباء من خلال اشراك العاملين من مختلف الاختصاصات والشهادات في الدورات التطويرية في داخل العراق او خارجه، فضلاً عن اشراك الخبراء الاجانب من ذوي الاختصاص في مجال تنمية الكوادر البشرية من خلال التعاقد معهم ولفترات تحدد مسبقاً وفق القانون.

او الافادة من بعض التجارب الناجحة في الخصخصة والتي ادت الى تنمية بشرية مستدامة للعاملين في قطاعات الطاقة الكهربائية.

3- فقرة محايد: جاءت لتبين ان حوالي39.0% من العينة محايدين حول السؤال الخامس عشر بأعلى نسبة لهذه الفقرة، اما ادنى نسبة فكانت للسؤال العشرين بحوالي 17.8% وكان المتوسط الحسابي للفقرة محايد للسؤال الخامس عشر اذ بلغ2.98 ويعني الحياد حول هذا السؤال، اما الانحراف المعياري فكان1.10 ويدل على التوافق ايضاً حول اراء العينة.

ان التعاقد مع الشركات الخاصة في البصرة لم يقدم شيء جديد في مجال التقنيات الحديثة في انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، اذ ان المحطات المنتجة في البصرة ظلت تعمل وبنفس التقنيات السابقة، فضلا عن ان نقل وتوزيع الطاقة الى المستهلكين ظل كما هو عليه من خلال شبكات الاسلاك الهوائية، اما المستجدات التكنولوجية التي قدمتها الشركة الخاصة المتعاقدة في البصرة فكانت من خلال العدادات الذكية Smart Meter ولذلك فأن هذه التقنية تخدم الشركة المتعاقدة اكثر ما تخدم قطاع الكهرباء في البصرة، المشكلة الحقيقية ليست بنوعية المقاييس وأن كانت ضرورية وانما بالفساد المالي وبخاصة في مجال الجباية.

4- فقرة موافق: بينت الاستبانة ان السؤال الرابع حصل على اعلى نسبة بحوالي 45.6%، اما ادنى نسبة فكانت من نصيب السؤال الثامن عشر فكانت% 11.9، اما المتوسط الحسابي للسؤال الرابع فكان 3.09 ويعني الحياد حول السؤال، فيما جاء الانحراف المعياري بمقدار 1.26 ليوضح التوافق حول هذا السؤال.

ان قطاع الطاقة الكهربائية المملوك من قبل الدولة اذا عمل وفق الاليات الحديثة فأنه سوف يسهم في زيادة جودة الخدمات المقدمة الى المستهلكين، فضلاً عن حث القطاع الخاص بأنشاء محطات انتاج جديدة للطاقة الكهربائية عن طريق عقود الخدمة او الامتياز وتحديث الخطوط الناقلة للكهرباء على ان تكون المنافسة موجودة بين الطرفين ومضمونة ومراقبة من قبل سلطة القانون الذي يطبق على الشركات الاجنبية والمحلية على حد سواء.

5- موافق بشدة: حصل السؤال الثالث على نسبة 16.1 وكذلك السؤال السادس عشر، اما ادنى نسبة فكانت من نصيب السؤال الحادي عشر وبلغت حوالي4.2% ، وجاء المتوسط حوالي 3.37 و3.23 للسؤالين المذكرين انفاً على التوالي ليوضحا الحياد حول هذين السؤالين، اما الانحراف المعياري فكان 1.22و 1.32 على التوالي ليكون التوافق حاضرا ايضا للسؤالين.

أن ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وضبط الاستخدام غير الشرعي ينبغي ان يكون محكوم ضمن الاطر القانونية والاخلاقية في دولة المؤسسات، فضلا عن ان تخفيض نسبة الفاقد في الطاقة الكهربائية يتبع التكنولوجيا الحديثة من خلال طرق الانتاج والنقل فعلى سبيل المثال ان نسبة لا يستهان بها تستهلك اثناء نقل الطاقة الكهربائية عبر الشبكة الوطنية بالأسلاك الهوائية من محطات الانتاج الى مناطق الاستهلاك تقدر بحوالي 8792366MWH(التقرير الاحصائي السنوي للكهرباء،2016: 21)مما يتسبب في نقص المعروض ولذلك لجات الدولة الى استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار.

استنادا الى ما تقدم فأن الآراء جاءت ما بين الموافقة والرفض بحسب المؤهلات والخبرات العلمية لعينة البحث بصورة عامة، فيما جاءت مسألة الحياد حول الاسئلة الموضوعة بصورة خاصة وهذا دليل واضح عن ان عينة البحث استطلعت الآراء المختلفة فكانت الاجابات واضحة حول جميع الاسئلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات

- قبول الفرضية الصفرية لتحقق الحياد الذي نصت عليه الفرضية.

1- أجري المسح لفحص آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الكهرباء (الموظفون والمستهلكون) فضلاً عن اساتذة الجامعات وبعض الاماكن التجارية والسكنية التي شملتها الخصخصة، غطى هذا البحث وجهات نظرهم فيما يتعلق بالخصخصة ومن ثم تم تحليل النتائج كجزء من هذا البحث.

2- ان نظام التسعير الجديد للكهرباء معقد وبالتالي يصعب على المستهلك فهمه، مما يولد صعوبات كبيرة على الطرفين المستهلكين وشركات الجباية.

3- على الرغم من أن الباحث استخدم كلا من طرق البحث الأساسية والثانوية ، فهناك عدد من الاقتراحات التي يجب النظر فيها للأبحاث المستقبلية حول هذا الموضوع. وهو توجيه الاستبيان إلى بعض أصحاب القرار المهمين في الدولة. لكن كانت هناك صعوبات لمثل هذه المحاولة بسبب النظام السياسي في العراق.

4- توجد روابط معقدة بين الدخل المنخفض وخدمات الطاقة الكهربائية. لقد تبين أن بعض القضايا السياسة تنشأ بسبب ذلك وبخاصة المظاهرات ،يمكن أن يؤدي التحليل للروابط بين الأسباب والمسببات إلى رؤيا أفضل لكيفية عمل أسواق الكهرباء التي تراعي الفقراء.

5- ، يتطلب التحرير الناجح إعادة هيكلة قطاع الطاقة الكهربائية، وايجاد الاسواق التنافسية وتنظيم الحوافز وتحسين الانتاجية من خلال تنمية الكوادر البشرية عن طريق التنمية البشرية المستدامة، وانشاء ترتيبات مؤسسية جديدة قادرة على تحقيق الفوائد على المدى الطويل ،فضلا عن المبادرة الحكومية بتحمل جزء كبير من مشكلة الكهرباء بمعنى التحمل السياسي والتنظيمي للمشكلة .

التوصيات:

1- يجب أن تفكر الدولة جدياً في اجراء التغييرات اللازمة على القوانين التشريعات بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية العالمية والعمل على وفق الية التكلفة/المنفعة ، بدلا من بيع المرافق العامة الى القطاع الخاص. مستفيدة من المشاكل التي تنشأ من الخصخصة والدروس المستفادة من البلدان التي طبقت الخصخصة.

2- إذا كانت معظم الأسباب تدفع الدولة الى خصخصة قطاع الكهرباء، تتعلق بالدولة نفسها فيجب أن يكون الجهد هو تحسين اداء قطاع الكهرباء بدلاً من التخلي عن الثروة الوطنية، مع هذا الخيار فلابد من ان تحاول الدولة تحسين الكفاءة والإنتاجية من خلال اجراء التغييرات والتحسينات في أساليب الإدارة والتنفيذ. ويمكن تحقيق هذه التغييرات بنجاح من خلال الابتكار ، وتحسين التقنيات الداخلية ومخططات الحوافز ، بدلاً من خصخصة المرافق العامة.

3- اذ كان لابد من الخصخصة التي تفرض من قبل المنظمات الدولية، فمن الافضل تعيين لجان المتابعة من ذوي الخبرات والاختصاصات ، وعلى درجة عالية من التعليم لغرض الإشراف على المشروعات المزمع خصخصتها.

4- جمع كل المعلومات ذات الصلة ، بما في ذلك المعلومات المالية والتقنية، واشراك الموظفين المختصين واستحداث الدوائر القانونية اللازمة للخصخصة، فضلاً عن إطلاق موقع على شبكة الانترنت.

5- التعيين او التعاقد مع المستشارين المحليين او الاجانب ، ممن لديهم معرفة في مجال المالية والتشريع والموارد البشرية، فضلاً عن الخبرة في مشرعات الطاقة الكهربائية في العراق ومحيطه الدولي.

6- تقييم الأصول العامة على وفق أحدث الطرق الاقتصادية والتي تسهم في تحديد شكل الخصخصة بما يتناسب مع المصلحة العامة.

7- الموافقة على خطة تنفيذ الخصخصة ،بعد إبلاغ مجلس الوزراء والبرلمان والحصول على تحديث دوري بذلك الشأن .

8- تنظيم ورش العمل مع الموظفين من أجل ازالة مخاوفهم والحصول على موافقتهم قبل إصدار وثائق الخصخصة .

المصادر:

1- الاسدي، يوسف علي واخرون،2017، الندوة العملية في قسم الاقتصاد في 2017 /5/17والمتعلقة بخصخصة الكهرباء اضواء واراء، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص125.

2- حسان خضر، خصخصة البنية التحتية،2003، المعهد العربي للتخطيط ،سلسلة جسر التنمية، العدد18،الكويت.

3- السامرائي، هناء، 1992،التخصصية والتنمية الاقتصادية، تجارب عالمية مختارة مع اشارة خاصة الى تجربة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المسنصرية.

4- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا)،1999، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، نيويورك.

5- الطائي ،هناء عبد الحسين،2005، الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي ،الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الاول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

6- هندي، منير ابراهيم،1995،اساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة(خلاصة الخبرات العالمية)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر .طبعة الاولى، دار الدكتور، بغداد.

7- وزارة التخطيط، 2016،التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الكهرباء، دائرة التخطيط، بغداد.

8- المناصير، علي فلاح، ،1991واقع تحول القطاع العام الى القطاع الخاص في المملكة الاردنية الهاشمية– دراسة ميدانية وتحليلية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

9- وزارة التخطيط والبنك الدولي،2018، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018–2022،اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر ،وزارة التخطيط، بغداد.

1- David G. Victor,2005, The Effects of Power Sector Reformon Energy Services for the Poor, Department of Economic and Social Affairs Division for Sustainable Development, United Nations New York.

2-Friedman,2014,The long and the short of it: California's electricity crisis. International Journal of Public Policy.

3- Pistentis, George,2014, PRIVATIZATION OF THE ELECTRICITY SECTOR – BUILDING ON INTERNATIONAL EXPERIENCE TO PROMOTE AN ALTERNATIVE STRATEGY FOR CYPRUS, School of Business, Napoli's University Pafos, Cyprus.

4- UNCTAD.1995 ,Comparative Experiences with privatization, policy Insisghits and lesson learned, United Nation, NewYork and Geneva.

الملحق(1)

الاسم	مكان العمل	التخصص
1- ا.د عبد الرضا فرج بدراوي	كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	استراتيجية التسويق
2- - ا.د احمد جاسم محمد	كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	تنمية اقتصادية
3- ا.د منتظر فاضل سعد	كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	تنمية اقتصادية
4- ا.د ندوة هلال جودة	كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	تنمية اقتصادية
5- ا.د رجاء عبد الله عيسى	كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	اقتصاد قياسي
6- حسين جواد العلي	كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	سياسات مالية

الملحق(2)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اهديكم اطيب التحيات: اود ان اعرض على حضراتكم الاستبانة الخاصة بقطاع الكهرباء في العراق بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة راجيا التعاون معي لإظهار الحقائق ، من اجل اكمال البحث الموسوم(خصخصة قطاع الكهرباء ، البصرة انموذجاً)،علما أن هذه الاستبانة متعلقة ببحث علمي اكاديمي وغير تابعة لأي جهة سياسية.

الباحث

المحور الاول		
1- المعلومات الشخصية		
الجنس	ذكر	
	انثى	
العمر	27-18	
	75-28	
	47-38	
	57-48	
	اكبر من 57	
التحصيل الدراسي	الابتدائية	
	المتوسطة	
	الثانوية	
	بكالوريوس	
	دبلوم عالي	
	ماجستير	
	دكتوراه	
سنوات الخبرة	اقل من خمس سنوات	
	من 6-15 سنة	
	16-25 سنة	
	اكثر من 25 سنة	

المحور الثاني					
2- المعلومات الخاصة بالاستبانة					
الفقرة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1- ستؤدي خصخصة قطاع الكهرباء الى استقطاب شركات اجنبية الى العراق					
2- ستؤدي خصخصة قطاع الكهرباء الى توفير الدعم للقطاع الاقتصادي ومساندته					
3- سيؤدي خصخصة قطاع الكهرباء الى ترشيد استهلاك الكهرباء لدى المواطنين					
4- تعمل الخصخصة على زيادة الجودة في الخدمات وتقليل الاجراءات المقدمة للمستهلك					
5- يتوقع ان تتسم الخدمات المقدمة واليات تنفيذها بالسهولة والابداع بعد خصخصتها					
6- تسهم الخصخصة في جودة نظام التزويد الكهربائي					
7- تؤدي الخصخصة الى تحسين العمل الاداري					
8- تؤدي الخصخصة الى توفير قاعدة بيانات دقيقة					
9- تزيد الخصخصة من فاعلية ادارة قطاع الكهرباء بعد خصخصته					
10- تؤدي الخصخصة الى نظام مراقبة بشكل افضل					
11- يتوقع انارة الشوارع الداخلية والخارجية بعد خصخصة قطاع الكهرباء					
12- تنظيم مواعيد القطع المبرمج لإعمال الصيانة من خلال الخصخصة					
13- اعتماد شركات الكهرباء على كوادر ذات كفاءة مهنية عالية					
14- تعمل الخصخصة على احداث نقلة نوعية في الخدمات وكفاءة الطاقة					
15- تؤدي خصخصة الكهرباء الى تلبية المستجدات في مجال التقنية					
16- تقليل نسبة الفاقد في الشبكة وضبط الاستخدام غير الشرعي بعد الخصخصة					
17- مدى قبولك لسرقة الكهرباء من قبل بعض المواطنين وبخاصة في المناطق العشوائية					
18- مدى قبولك بجباية غير حقيقة للاستهلاك الفعلي للكهرباء من قبل المواطنين سواء استهلاك منزلي ام تجاري ام صناعي(مبالغ قليلة لا تتناسب مع الاستهلاك)					
19- احتكار شركات الخصخصة لسلعة الكهرباء والتحكم في الاسعار كوسيلة للضغط على المواطن يزيد من مخاوف المواطن بالمستقبل					
20- عدم وجود قوانين شفافة للخصخصة تزيد من خطر استحواذ شركات الخصخصة على مصادر الطاقة في العراق					
21- عدم معرفة المستهلك بمزايا تحويل قطاع الكهرباء الى القطاع الخاص					
22- عدم تقبل المجتمع المدني لفكرة تحويل الكهرباء الى شركة خاصة					
23- يتوقع أن توثر الخصخصة في ارتفاع مستوى الدخل لدى العاملين في قطاع الكهرباء					
24- توفر الخصخصة في قطاع الكهرباء من فرص عمل جديدة لدى المواطنين					
25- يتوقع أن تقضي الخصخصة على الفساد في شركات الكهرباء وبخاصة في موضوع الجباية وقراءة المقاييس					
26- توفر الخصخصة فرصاً ابداعية وابتكارية امام المواطنين					
27- توفر الخصخصة صيانة حديثة وسريعة لقطاع الكهرباء(نقل، توزيع، انتاج)					
28- تحقق الخصخصة مستوى من الرضا المهني لدى الموطنين					

29- تحقق الخصخصة مستوى من الرضا للمستهلك					
30 تحقق الخصخصة فرص العدالة في قطاعات المستهلكين					
31- يترتب على خصخصة قطاع الكهرباء في العراق انعكاسات ايجابية على المستهلكين					
32- ادعم قطاع خصخصة الكهرباء في العراق في مجال المشاركة في الادارة					
33- ادعم قطاع خصخصة الكهرباء في العراق في مجال المشاركة في قطاع التوزيع					
34- ادعم قطاع خصخصة الكهرباء في العراق في مجال المشاركة في قطاع الانتاج					